

المدرسة الزراعية*

« في خدمة المجتمع »

للهندس الزراعى الأستاذ احمد محمود سالم

مفتش عام التعليم الزراعى

المدرسة والمجتمع :

ساد المجتمع المصرى من قديم الزمان شعور خاص ترتب عليه وجود قطيعة بين طبقة الحكام وطبقة المحكومين ، وظلت هناك هوة سحيقة بين أفراد الطبقتين حتى لقد أضحي هذا الشعور عداء سافراً بين أبنائهما فى كثير من الأحيان . لقد اقتضى صالح المستعمر أن يظل هذا الشعور قائماً بين طبقات الأمة ، بل أغلب الظن أنه عمل على اذكائه وإبرازه فى شتى المناسبات ، وذلك لى تواتيه الفرصة ويظل دائماً هو سيد الموقف . هذه القطيعة وهذا الشعور العدائى بين الحكام والمحكومين فى مصر قد تفاوتت درجاته ، ولم يقتصر الأمر فيه على هيئة دون الأخرى ، بل إنه قد امتد إلى أغلب الهيئات الرسمية ، ومن بينها معاهد العلم ، ومن بين هذه الأخيرة « المدرسة الزراعية » بطبيعة الحال . فهى قد عاشت كل عمرها بمنأى عن البيئة التى تقوم فيها ، بل إنها ظلت بعيدة عنها كل البعد ، وليس يجمع بينهما غير الاسم الذى تحمله المدرسة . هكذا سارت المدرسة الزراعية فى ركاب المجتمع ولم يكن فى مقدورها أن تشذ عنه أو تخرج عن أسلوبه وإلا أصبحت وأصبح المسئولون عنها عرضة للتقدي إذا هم تخلوا عن كبريائهم ونزلوا عن مظهرهم واتصلوا بجمهرة الفلاحين . والفلاحون ليسوا وحدهم الذين خسروا من هذا الوضع وإنما كانت خسارة المدارس أفدح . فالمدرسة فقدت طابع البيئة التى تعيش

* محاضرة ألقى فى يولييه سنة ١٩٥٥ فى جمع من نظائر المدارس الثانوية الزراعية ووكلائها ومفتشى التعليم الزراعى .

فيها ، وهو الذى يميزها على زميلاتها ، فكان أن اقتصرت رسالتها على تلقين تلاميذها معلومات زراعية موحدة ، وقنعت - شأنها فى ذلك شأن بقية معاهد العلم - بتخريج فئة من الشباب اعدوا فى جميع المدارس بشكل واحد وعلى صورة واحدة ، وقنع هذا الشباب هو الآخر بمحصله على وظيفة من وظائف الدولة ، وكانت هذه الوظيفة غالباً بعيدة كل البعد عن المجال الزراعى البحث .

هكذا سارت الأمور حتى الماضى القريب ، ولكننا يجب أن نساير غيرنا من سبقونا ، ونضيف إلى رسالة المدرسة الزراعية أعباء جديدة وواجبا آخر . هذا الواجب هو قيامها بخدمة الإقليم الذى تقوم فيه ، والمدرسة لا يمكنها أن تؤدى هذا العبء الجديد قبل أن يقوم الاتصال بينها وبين بيئتها ، والإندماج فيها ، وهذا الاندماج أراه يتحقق بالوسائل الآتية :

١ - إيجاد هيئة استشارية عليا للتعليم بالإقليم :

تقوم هذه الهيئة بمركز المنطقة التعليمية وتضم لعضويتها عند النظر فى شؤون المدرسة الزراعية بعض كبار الزراع بالإقليم . وليس يخفى أن عضوية هؤلاء بالهيئة المذكورة سيجبرهم على الاتصال بالمدرسة وزياراتها والتردد عليها والوقوف على ما يجرى فيها ، ويشعرون بحاجتهم إلى النهوض بها ، لأن فائدة ذلك عائدة عليهم وعلى أبنائهم ، ثم إن هذا النهوض فى النهاية منسوب إليهم .

٢ - تأليف مجلس لإدارة المدرسة :

لا تعتمد إدارة المدرسة الحديثة على ناظرها وحده ، بل يجب أن يشترك معه فى هذه الإدارة « مجلس » مؤلف برياسته ، وأعضاؤه من بين هيئة التدريس كما تتاح هذه العضوية لبعض النابهين من مزارعى المنطقة التى تقع فيها المدرسة وتكون عضويتهم دورية حتى لا يختص بها نفر معين من هؤلاء المزارعين وحتى يتحقق الاتصال المنشود عن هذا الطريق بين المدرسة وبين أكبر عدد من مزارعى المنطقة .

٣ — دعوة مزارعي الإقليم لزيارة المدرسة :

علاوة على إتاحة الفرصة للزيارات الفردية لمن أرادها من المزارعين أو غيرهم فإنني أرى أن تخصص المدرسة فترات معينة من السنة في أثناء المواسم تفتح فيها أبوابها وتدعو لزيارتها كل من يعينهم أمر هذه الزيارة ، وتطول فترات الزيارة أو تقصر حسب الحاجة ، وفي أثناءها يجب أن تكون أسرة المدرسة ممثلة في ناظرها ومدرسها ، ويكون طلبتها على أتم استعداد لتلبية طلبات الزوار ، وشرح كل ما يلبس عليهم فهمه .

قد يتصور البعض أن في ذلك إضاعة لوقت المدرسة ، ولكنني لا أرى هذا الرأي ، وأرى الفائدة من تبادل هذه الزيارات محققة بل هي أكبر مما نتصور . ويكفي أن يزول من أذهان الناس أن المدرسة التي ظلت هذه السنين الطويلة بمعزل عنهم أصبحت بكل وسائلها وإمكاناتها في خدمتهم ، والذي ألفت النظر إليه أن المدرسة يجب أن تفتح صدرها لكل توجيه يأتيها عن طريق هؤلاء الزوار ، ولو جاءها في صورة نقد . وأذكر في هذه المناسبة أنه يكاد يكون هناك إجماع على أن طابع المدارس في معالجة شئونها هو الإسراف ، وقد يكون ذلك هو الظاهر الذي لا يتفق مع الحقيقة ، ولكن الأمر في إيضاحه يحتاج إلى الحجة القوية والمنطق السليم ، ويحتاج إلى الأرقام مع من يدرك مدلول هذه الأرقام . وقبل أن أنتقل إلى نقطة أخرى أوجه النظر إلى أهمية إقامة المعارض الإقليمية ، فهي عادة تجتذب عدداً كبيراً من المزارعين ، ثم هي من طريق آخر مرآة صادقة للمدرسة تعبر بها عن نشاطها ، ولكنني أحذر من قيام هذه المعارض على معروضات مستعارة أو أخرى ليست وليدة البيئة ، ولن يغيب أمر ذلك على زوار المعرض ، ولكنهم يفقدون الثقة بالمدرسة وينسبون لها الغش والتدليس وما أغناها عن كل ذلك .

٤ — زيارة طلبة المدرسة للمؤسسات والمزارع الواقعة بالإقليم :

هذه الزيارات يجب أن ترتب ويقوم بها الطلبة في حجة مدرسيهم ، وليس يكفي فيها مجرد المرور والمشاهدة ، بل إنه كلما أمكن إشراك الطلبة في أعمالها كان ذلك أجدى عليهم وأنفع لهم . وعادة يكون طابع العمل في هذه المؤسسات وتلك المزارع مختلفاً عن طابع العمل في المدرسة ، فهو في الأولى يتجه إلى الاقتصاد التام

في التكاليف لتحقيق الرغبة في الحصول على أكبر ربح ممكن . زد على ذلك أن هذا الاطمئنان الذي يتولد لدى المسؤولين عن هذه المؤسسات نتيجة وقوفهم على مقدرة الطلبة يدعوم الى استخدام الكثير منهم بعد تخرجهم وتزول بالتبعية فكرتهم عنهم التي يتركسون بها جهل الخريجين بشئون الحياة كلها . كل ذلك وغيره من وسائل الاتصال مما لا يتسع الوقت لسرده كفيل بتحقيق الرغبة في اندماج المدرسة بالبيئة ، فيأنس أهلها إليها ويلتفون حولها ويتجهون إليها حينما تعوزهم الحاجة .

كيف تخدم المدرسة المجتمع :

والآن نعرض إلى الخدمات التي يمكن أن تقوم بها وتؤديها المدرسة لأهالي الأقليم وهي كثيرة لا تدخل تحت حصر ، والذي أراه يحددها هي الرغبة الصادقة والنية الخالصة من جانب المدرسة في القيام بها أولاً ، وثانياً مدى امكانياتها . وهذه الإمكانيات تتمثل في :

- ١ — الكفاية العلمية لأعضاء هيئة التدريس .
- ٢ — الآلات والأجهزة والأدوات التي يتوافر وجودها لدى المدرسة .
- ٣ — الحيوانات والدواجن ووسائل علاجها .

الكفاية العلمية لأعضاء هيئة التدريس

تتوخى المدرسة الزراعية بكفايات علمية متنوعة لانظنها قد توفرت لغيرها من الهيئات الاقليمية الأخرى ، فكثر المدرسين من الزراعيين الذين اختص كل منهم في فرع من فروع المعرفة الزراعية ، مع ما يوجد إلى جانبهم من المهندسين والأطباء البيطريين ، وجميع هؤلاء تمكن الافادة منهم كل في الناحية التي اختص فيها إلا ان ذلك يحتاج إلى تنظيم ولا يجب أن يترك لرغبة المدرس إن شاء أقدم وإن شاء أحجم . وهو في كلا الحالين لا يشعر بمسئولية . وفي رأي أن هذا التنظيم يجب أن يقوم على الأسس الآتية :

- (١) أن تكون خدمة الإقليم دورية بين أعضاء هيئة التدريس ، أي يختص بها عدد معين في كل سنتين وليكن خمسة في مختلف الفروع :

(ب) يعفى هؤلاء من بعض واجباتهم المدرسية نظير قيامهم بهذه الخدمات .
(ح) يقرر هؤلاء أجر إضافي معلوم في حدود معقولة تدفعهم إلى التفاني في أداء هذا الواجب ، وأرى أن يكون هذا الأجر بواقع خمسة جنيهات لكل منهم شهريا مع تيسير سبل الانتقال لهم .

وواجبات هؤلاء لا تقتصر على حد النصح والإرشاد وإنما تتناول التوجيه العلمى والاشتراك الفعلى مع فلاحي الأقاليم في مواجهة كل شؤونهم على أساس علمى سليم بعيد عن الارتجال . وأذكر على سبيل المثال لا الحصر مجهودات الطبيب البيطرى فى مقاومة وعلاج أمراض الحيوان والدواجن ، وجهوده فى هذا السبيل لا بد ستؤدى إلى خير الفلاحين وإسعادهم ، وجميعنا لا بد يعلم مسدى الخسائر التى تحيق بهم نتيجة نفوق ماشيتهم أو دواجنهم ، لأنها لم تحقن بالأمصال الواقية من مختلف الأمراض . وأما الزراعيون فواجههم الأول هو التعرف على المشاكل الاجتماعية والزراعية للأقاليم والوقوف على أسبابها والدوافع لها والاشتراك مع المختصين فى علاجها . والمدرسة الزراعية وحدها يمكنها أن تنهض ببعض هذه الأعباء وتساهم مع غيرها من المصالح الحكومية الأخرى فى البعض الآخر . من ذلك تعميم التقاوى المتقاة والدعاية لها ، ومقاومة الآفات بالطرق الحديثة ، وإقامة التجارب لمختلف الأغراض بمزارع المدرسة ، وفى مزارع بعضهم كلما كان ذلك ممكناً ، وتعميم نتائج هذه التجارب وغيرها بينهم . وليس أفعال فى نفوس هؤلاء الفلاحين من مشاهدتهم لمزارع المدرسة الناجحة والعمل بمضى فيها على أساس اقتصادى سليم ، فيقلدوننا ويحذون حذوها ، ولا يخفى أثر ذلك على زيادة غلة محصولاتهم ثم أثره على انعاش الاقتصاد القومى للبلاد .

وهناك وسيلة أخرى جعلتها الأخيرة ، لآنى أشك فى فوائدها العاجلة بين صغار الفلاحين ، تلك هى « المحاضرات » . والمحاضرة لا تؤدى الغرض منها بين هؤلاء الفلاحين إلا إذا توافرت لها عناصر النجاح الآتية :

١ — اختيار موضوعها بحيث لا يخرج عن الكلام فى مشكلة من مشكلاتهم ، لأنهم فى العادة لا يهتمون بمشاكل الغير .

٢ — اختيار الوقت والمكان المناسبين لإلقاء المحاضرة ، كأن يكون ذلك بين

صلاة المغرب والعشاء وفي مسجد من المساجد ، وعلى قدر الإمكان يكون مكان المحاضرة بعيداً عن « دوار العمدة » لأن الفلاح بطبيعته ينفر من هذا المقر الرسمي لأسباب لا أراكم تجهلونها .

٣- لغة المحاضرة وأسلوب المحاضر : يجب أن يكونا قريبين من أفهام المستمعين .

٤- حبذا لو صحب المحاضرة بعض نواحي الترفيه كأن يسبقها أو تحتتم عرض فيلم سينمائي ثقافى أو ترفيهى .

الآلات والأجهزة والأدوات

الآلات الحديثة تؤدى دوراً هاماً فى الزراعة ، فهى علاوة على إيجادها للعمليات الزراعية التى تؤدى بها فإنها كذلك تقوم بها بسرعة وفى الأوقات المناسبة ولسنا نشك فى مقدار الفائدة التى تعود على الاقتصاد القومى من استخدام هذه الآلات والأدوات ، ولا سبيل الآن إلى نشرها بين صغار الفلاحين ، ذلك لأن مواردهم محدودة ، وهم حين يلبسون فائدتها ويقتنعون بأهميتها سنجدهم يقبلون على استخدامها ويلحون فى طلبها ويعملون على اقتنائها ، لا عن طريقهم كأفراد وإنما عن طريق جمعيات تعاونية يسعون هم إلى تكوينها . هذه الآلات الحديثة يوجد منها الكثير بكل مدرسة ، وغالباً تفوق حاجة العمل بها ، وليس من المصلحة تركها دون عمل ، بل ان العمل غالباً يفيدها ، لأنه يؤدى إلى المحافظة عليها وصيانتها . ويمكن للمدرسة أن تعلن عن استعدادها لتأجير الآلات الكثيرة الموجودة لديها لفلاحى المنطقة ولا يجوز لها أن تنشد من وراء ذلك العمل مكسباً مادياً بل يكفى فى تقدير هذا الإيجار أن يكون مساوياً لتكاليف التشغيل مضافاً إليها الاستهلاك . والمدرسة إذا هى غالت فى تقدير إيجار آلاتها فسينصرف عنها الفلاح وتكون قد خرجت عن الأهداف التى يجب أن تسعى إلى تحقيقها ، ويجب أن يكون مفهوماً أن هذه الأهداف لا تخرج عن :

١- مساهمة المدرسة بوسائلها وإمكاناتها فى زيادة الإنتاج الزراعى .

٢ — اشتراكها في نشر الوعي الزراعي السليم الذي أصبح يعتمد إلى حد بعيد على الآلات الحديثة مع نبذ الآلات القديمة .

وأذكر من هذه الآلات التي تتوافر تقريباً في جميع مدارسنا الزراعية الجرارات والمحاريث ، ماكينات الدراس والتذرية . مجموعات الري النقال . موتورات الرش . ماكينات تفريخ البيض ، وغيرها وغيرها .

ويسرني أن أعلن أن إحدى مدارسنا ولعلها « المنصورة » قد بدأت فعلاً في تنفيذ هذه السياسة ، والمراقبة لم يكن لديها ما يمنعها من الموافقة على تأجير ماكينات الدراس وعلى الإيجار الذي حددته . وهذه من جهة المدرسة المذكورة خطوة موفقة نأمل أن تتلوها خطوات وخطوات كما نرجو أن تجدوها بقية المدارس .

الحيوانات والدواجن

المعروف أن الثروة الحيوانية تؤلف نسبة عالية بين رأس ما لنا ودخلنا الزراعي ، وأن كل عناية تصيب هذه الثروة لابد مؤدية إلى ازدياد دخلنا منها . والأرقام تدلنا على خسائر البلاد الفادحة بسبب الإهمال الذي يصادف حيواناتنا سواء أكان في ناحية التربية أم في ناحية العلاج من الأمراض أو الوقاية منها . والفلاح خصوصاً الصغير يتعرض إلى هزات عنيفة وصددمات قاسية بسبب نفوق ماشيته ، ولا أبالغ إذا قلت إن نفوق هذه الماشية لا يعادله موت زوجته ، ذلك لأن الحصول على الزوجة يعتبر أمراً سهلاً أما الحصول على الماشية فهمة شاقة دونها كل عزيز .

هكذا تبدو حاجة البلاد الملحة إلى النهوض بثروتها الحيوانية . والمدرسة الزراعية بوسائلها يمكنها أن تؤدي دوراً هاماً في هذا السبيل ومجالها في ذلك ينحصر انحصاراً أساسياً في الأمور الآتية :

١ — تحسين المواشي والحيوانات . ووسائل ذلك غير مجهولة وأبسطها ما قام على اقتناء المدرسة للطلائق الممتازة ، وقيام هذه الطلائق بالوثب على مواشي وحيوانات الفلاحين نظير أجر زهيد أو بدون أجر .

٢ — توزيع الدواجن التي تثبت صلاحية تربيتها في الإقليم على مزارعيه .

٣ — علاج الحيوانات والدواجن ووقايتها من الأمراض عن طريق حقنها بالأمصال .

المدرسة الزراعية والوحدة المجمعـة

تبذل الدولة في الوقت الحاضر جهوداً جبارة للنهوض بالريف وأهله، وقد انتهت دراسة المسؤولين في هذا الشأن إلى إقامة « وحدات مجمعة » تخدم كل منها ١٥ ألف نسمة من السكان ، ويتركز في هذه الوحدات النشاط الحكومي كله .

ونشاط الوحدة المجمعـة في الناحية الزراعية لا نظنه يختلف كثيراً عما عرضت له من خدمات يمكن للمدرسة أن تؤديها . والمدرسة الزراعية بإمكاناتها ووسائلها والخبرات العلمية الموجودة فيها لا شك أقدر من غيرها على خدمة جمهورها ، وإنما يتوقف ذلك كثيراً على صدق النية ، وخلوص الطوية ، والرغبة الصادقة من جانب ناظر المدرسة ومدرسيها في أداء هذا الواجب الوطني .

كلمة شكر :

قبل أن أختم كلمتي أتوجه إليكم بالشكر العميق لتفضلكم بالاستماع إلى هذه الآراء التي لا أراها جديدة عليكم كما لا يفوتني أن أشكر زميلي الدكتور محمد سيد عبد الرحمن والأستاذ أنور البحيري لأنهما اختصاني بالكلام في موضوع هو أقرب إلى المحاضرة منه إلى شيء آخر ، وهما بذلك قد هيا لي جواً هو أقرب ما يكون إلى الجو الذي أمضيت فيه أكثر أيام حياتي ولا أزال أحسن إليه وأعز به . والله أسأله أن يوفقنا إلى خدمة بلادنا .